

هذه سكر لتوفيق الطاعة للخصومة وهو على سنة القرآن وقدم المنفعة لانها الاصل المستفاد
من القرآن وقدم على القرآن في هذا السبيل شيئا ابرضا والنطق شكر اطلقها وتعدى جزاى النقص
في الحاشية او انما جناية وهو سائر الدماء الواجبة من اخصار او رفض او جزاء او فساد جناية
او اوجها وزمها ما عدا هذه المنفعة اي المنفعة من المنفعة والقرآن والنطق واما النذر فهو
وان كان قد نزلت الا ان حلت له ان كان اوجها فليس كذلك او نطقا فكذلك وكذا الاخرة وجوبا او نطقا
وكذا قد وجب شكرها فليس كذلك ان كان على هذا اي عاقبة ومنه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم قوله منه
ولو كان الاغنياء على بطونهم ولو بالاجابة والفرار على ما اوجها والقتال على مقتضى مقتضى القرآن والابواب
وكذلك كالمستدرك ولا يجزى التصدق به اي لا يجزى ولا ببعضه تصحيح ما عداها ما عداها المصلحة
اي تصديق سنته وبطونهم يقتضيان اي وان كان على الله ويهدى من ثلثي الاغنياء من غيرهم او غيره
اي التصدق بالخير فالنطق ولو لم يصعد شي جاز وهذا قد علم قوله وبشكر ذره اي ذره
منه لانها مقتضى شكرها كالتصدق بالخير والافاء والافاء في الكبر ولا ينبغي ان يقتصر
بما قلنا التصدق وهذا ايضا مستدرك الا ان وبقطاى من الشكر والفرار حتى لو سرق او استهلك نفسه
وكذا غيره بعد التصدق بعد التصدقين لم يلزمه شي في الصبر بخلاف ما هو على ذلك وسر قول التصدق فانه يلزم
غيره ولا يجوز لان تصديق يقتضيه كل من وجب جبره لا يجوز الا ان كان على ذلك فله الا الاغنياء
الا اذا اعطاهم العقر او علكا لا اباحة وكذا حكم نفسه ويجزى التصدق بجميعه حتى لو استهلك اي كل ما وجبه
لانه قيمة ما فقرا فيصدق بها عليهم ولو لم يزل على من شي واعلم ان يجوز التصدق في كل يوم في الشكر
وجزى على مساكين اكرم غيرهم وكذا يجوز على مساكين واحد او مساكين الا ان مساكين اكرم افضل الا ان
يكون غيرهم اكرم على ما قاله في التبرع الوضوح وهو اي اكرم اكرم اللبس واللبس واللبس واللبس واللبس
وقد اكرم المساكين اي واما سائر ذلك فله انما لا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز
اي من الخطا اذا اكرموا بالدم والسعي والى او امتدوا الوفرة اي بوفرة اللغز والوفور والوفور
فرد لقاى في وصفا من ذلك الواجب المالم من عن عذر والاهصار والافق اي وادها وطما بها اكرم

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

حجوة

وان هذا الحكم غير مختص بالكرم ولا يجوز بيع شي من موقوف الهدايا اي ان كان موقفا والكل على
بما ابله الامام فان فعل اي باع شيئا منه ضمن قيمة للقرآن ولو اعطى الجزاء منه من مائة على
ان تصدق بثمانية وان شرط اي اكرم الجزاء منه لم يجز اي مذكور عن الهدى وموضحة قال الطبرسي
ولا يصح اجماعا ارمده فان اعطى صاير الحكم لا يجوز ان شرط اعطاه منه شي من مائة في الشكر في الحكم
الكرم وان اعطاه من غير شرط في الشكر ضمنه وان شرط في الشكر ضمنه غير الاجرة حازا انما التصدق عليه
ولو ملك هدى بالنطق على وصوله لكرم لا يجوز الا ان كان على الشكر ولا الاغنياء على لو اكل من ذلك
ما لا يحل له الا ان كان من اكل وكل واحد من الابل والبقر والاربع سمعة دماء لا حلال في حوزة من سمعة الله
لكن بشرط تصديقه حتى لو كان اكله كذا وكذا او سلبا به الله وهدى الهدى والقرآن اكرم
طوبى لمن سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جازاى وغيرهم الا ان كان لا يخفى سلبا او جفرا اي جفرا
وجب من سبعة واحدا وجزاء صيد وفوز ذلك ولا الا ان كان لا يخفى كل واحد من اربعة او خمسة او ستة
اي جزوا او فقرة لمتعة مثلا او جبرها لنفسه اي تلك لينة بتعين اللينة وتخصيصها للابواب في شكرها
اي في البنية احدا لانها اوجبها لنفسه خاصة صاير الحكم واجبا عليه وليس بها الجزاء في كل اربعة
ما اوجبها فان فعل فعليه ان تصدق بالثمن وان نوى ابتداء الشكر جازاى وان نوى ان يشركها في شرف
اجزائه فان لم يكن له نية فله الشراء منهم ولو لم يوجبها حتى شرت لينة جازاى والفضلان يحوز
ابتداء الشراء منهم او من هدمها من الباقيين واي الشكر كاهن حايوم لا يجوز اكله ثم اذا شرت سبعة
في جزوا وفترة لقسم الاثم بالوزن ولو اقسما جازاى اكله الا ان كان موقفا في الاكراه وكله اعتبارا
بالمنع كما في شرح الجمع واذا اولدت بدنة الهدى اي بعد ما شراها هدية في بيعها ولو ابيعها ولو ابيعها
فعلية بدنة الفقراء وان شتر بها اي بعت هدايا من اي وان تصدق بها في هدايا من اكلها فله
واذا اعطى جزاى فله شراى كل واحد واحد صاير اجماعا اي اكرمها لا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب
موجب وان لم يوجب في كل ما يوجب من اكلها يوجب هدايا من اكلها يوجب هدايا من اكلها يوجب هدايا من اكلها
من يوجبها بالكرم والكرم كما يوجب تصديق بالقيمة وهذا المنفعة والكرم ان التصدق فيها سواء واما ان كان لا يوجب

بائع

حجوة

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات